

نظرة عامة

له علاقة بأساسيات السوق وبعضها بعيد كل البعد عن ذلك كالعوامل الجيوسياسية ونشاط المضاربات وقوة أو ضعف الدولار الأمريكي. كما سجل الطلب العالمي على النفط نمواً بنحو 1.5 مليون برميل/يوم، مقارنة بنمو بلغ 1.9 مليون برميل/يوم عام 2017، ليصل مستواه إلى 98.8 مليون برميل/يوم عام 2018. وقد استمرت وفرة الإمدادات بشكل ملحوظ وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وتحديداً من النفط الصخري، حيث ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية بنحو 2.4 مليون برميل/يوم، ليلبغ 98.8 مليون برميل/يوم، وقد استقرت إمدادات دول أوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية عند نفس مستوى العام السابق وهو 38.7 مليون برميل/يوم. في المقابل ارتفعت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك بنحو 2.4 مليون برميل/يوم لتصل إلى 60.1 مليون برميل/يوم. ما ساهم في ارتفاع مخزونات النفط العالمية. كما تأثرت أسعار النفط العالمية بعدة عوامل أخرى من أهمها الاستقرار النسبي في أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام. كما تحققت خلال عام 2018 زيادة طفيفة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي نسبتها 0.7 في المائة و1.9 في المائة على التوالي.

وفيما يخص نشاط الاستكشاف في الدول العربية، فقد حققت خلال العام 7 اكتشافات نفطية و6 اكتشافات غازية، واستحوذت على أكثر من 48.6 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ونحو 27 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية. واستأثرت الدول العربية بنسبة 28.7 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق نحو 15.5 في المائة من الإجمالي العالمي. كما ارتفع استهلاك

مرت أسواق النفط العالمية بموجة من التقلبات الحادة خلال عام 2018، وبخاصة خلال الربع الأخير منه. حيث شهدت انتعاشاً خلال الربع الأول، تزامناً مع قرار تمديد اتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه دول أوبك مع بعض منتجي النفط من خارجها (أوبك+) حتى نهاية عام 2018 من جهة، وانعكاساً لارتفاع الطلب العالمي على النفط بفضل تحسن أداء الاقتصاد العالمي الذي بدأ في العام السابق (2017) واكتسب مزيداً من القوة من ناحية أخرى. وقد استمر هذا الانتعاش خلال الربع الثاني من العام الذي شهد تعديل في اتفاق خفض الإنتاج، على خلفية تزايد المخاوف بشأن نقص إمدادات النفط العالمية. وخلال الربع الثالث، بدأت أسواق النفط في التأثر نسبياً بتصاعد التوترات الجيوسياسية وكذلك التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. بينما شهد الربع الرابع تزايد التوقعات بشأن انخفاض معدل نمو الطلب العالمي على النفط، وتجدد المخاوف بشأن ارتفاع إمدادات النفط العالمية، وقد ترتب على ذلك التوصل إلى تعديلات جديدة لإنتاج خفض الإنتاج بين دول (أوبك+)، بهدف المحافظة على توازن أسواق النفط، يأتي ذلك تزامناً مع حالة عدم اليقين المتعلقة بأفاق نمو الاقتصاد العالمي، والتي قد تنعكس بشكل سلبي على أسواق النفط العالمية خلال عام 2019.

بشكل عام، سجلت أسعار النفط العالمية ارتفاعاً ملحوظاً ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك خلال عام 2018 إلى 69.8 دولار/برميل، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2014، متأثرة بعوامل عديدة ومتشابكة منها ما

¹ الدول الأعضاء في منظمة أوبك بالإضافة إلى أذربيجان والبحرين والسودان والمكسيك وبروناي وجنوب السودان وروسيا وعمان وكازخستان وماليزيا.

والاستكشاف في الدول العربية، فعلى سبيل المثال وضمن خطط التطوير في الإمارات، أبرمت شركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك" اتفاقية امتياز لمدة 40 عاماً مع شركة توتال، بقيمة 1.5 مليار دولار. كما أرست شركة "أدنوك" عقدين بقيمة 1.6 مليار دولار لتنفيذ أكبر مشروع مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد على شركة "BGP Inc" التابعة لمؤسسة البترول الوطنية الصينية. في الجزائر، وقعت شركة "سوناتراك" عدد من الاتفاقيات مع شركة Eni لتمديد الشراكة في بعض مشاريع الحقول النفطية شمال البلاد. واتفقت مع شركة Cepsa الإسبانية على عقد تطوير حقل "رورد الخروف" باستثمارات تزيد عن 1 مليار دولار. في السعودية منحت شركة أرامكو أول عقد خدمات متكاملة واسع النطاق لحقل "مرجان" لشركة Baker Hughes. كما وقعت أرامكو اتفاقية شراكة مع National Oilwell Varco لإقامة مشروع متكامل عالمي لتصنيع معدات وأجهزة الحفر ومنصات الحفر البرية عالية المواصفات. في الكويت، أكدت مؤسسة البترول الكويتية أن النفقات الرأسمالية للمؤسسة على مدى السنوات الخمس المقبلة ستبلغ نحو 114 مليار دولار، إضافة إلى مبلغ 394 مليار دولار بعد ذلك حتى عام 2040. في مصر، أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي. في هذا السياق، وافقت شركة مبادلة على شراء 10 في المائة من حصص شركة Eni في امتياز "شروق" الذي يحتوي على حقل غاز "ظهر" العملاق، مقابل 934 مليون دولار.

الجدير بالذكر أن الدول المطلة على منطقة شرق المتوسط قد أجرت منذ عقود دراسات جيولوجية وجيوفيزيائية لتحديد وتقييم مواقع المكامن الجيولوجية المأمولة في شرق مياة المتوسط، بالاستعانة بالشركات العالمية المتخصصة، وأسفرت نتائجها عن وجود طبقات جيولوجية قد تشكل مكامن محتملة للنفط والغاز. وفي ضوء ذلك، تم تحقيق عدة اكتشافات كبرى للغاز مثل حقل "غزة مارين" قبالة سواحل قطاع غزة وحقل "ظهر" في مصر وغيرها. والوقت لا يزال

الطاقة في الدول العربية عام 2018 بنحو 188 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم (ب م ن ي) أي بنسبة 1.3 في المائة ليصل إلى 14.7 مليون برميل مكافئ نفط يومياً. ظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 98.3 في المائة من إجمالي المصادر، مع دخول الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ في مزيج الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

فيما يخص المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية، فقد شهدت ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2018 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 30.5 و33.4 في المائة، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية.

الوضع العام للاستكشاف والاحتياطيات

شهد عام 2018 نوعاً من التفاؤل بعد التحسن الذي شهدته أسعار النفط، وانعكس هذا التفاؤل على التوقعات للمشاريع المستقبلية في العالم بالرغم من بعض التعثرات التي تشهدها الأسواق العالمية. حيث تشير التوقعات إلى أن مجموع الانفاق الرأسمالي العالمي على مشاريع النفط والغاز سيبلغ نحو 790 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2018 و2025، منها 350 مليار دولار لتطوير مشاريع النفط التقليدي، 3 مليار دولار لتطوير مشاريع النفط غير التقليدي، و40.2 مليار دولار لتطوير مشاريع النفط الثقيل، و43.4 مليار دولار لتطوير مشاريع رمال القار، و348 مليار دولار لتطوير مشاريع الغاز التقليدي، و5.5 مليار دولار لتطوير مشاريع غاز طبقات الفحم².

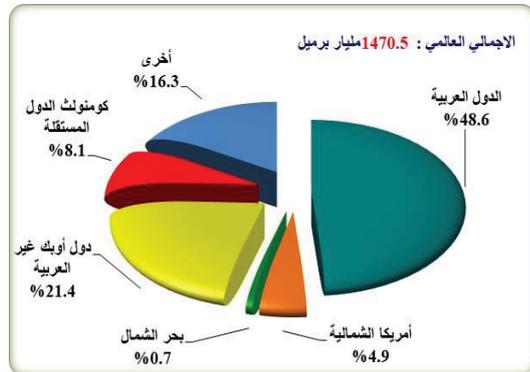
النشاط الاستكشافي والتطويري

تراجع عدد فرق المسح الزلزالي العاملة على المستوى العالمي بشكل طفيف، حيث بلغ 374 فرقة/الشهر في عام 2018 مقابل 378 فرقة/الشهر في عام 2017. وشكل ارتفاع الأسعار دافعاً لمتابعة نشاطات التنقيب

² إنتاج غاز الميثان من طبقات الفحم.

العربية، فقد استقرت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام لعام 2018 عند مستويات العام الماضي وهي 715.2 مليار برميل. الجدير بالذكر أن نسبة 92.5 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية تتركز في خمس دول عربية، وهي السعودية التي استأثرت بحصة 37.3 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، يليها العراق بنسبة 20.6 في المائة، والإمارات بنسبة 13.7 في المائة، وليبيا بنسبة 6.8 في المائة. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 48.6 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، كما يوضح الملحق (1/5) والشكل (1).

الشكل (1): احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2018



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2018.

كما ارتفعت احتياطيات الغاز الطبيعي عالمياً عند نهاية عام 2018 بنسبة 1.9 في المائة لتصل إلى 201 تريليون متر مكعب. أما فيما يتعلق باحتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية لعام 2018، فقد ارتفعت بشكل طفيف بلغ حوالي 2 مليار متر مكعب عن احتياطيات عام 2017، أي بنسبة تقل عن 0.01 في المائة لتصل إلى 54.2 تريليون متر مكعب. حافظت جميع الدول العربية على مستوياتها السابقة من احتياطيات الغاز الطبيعي في نهاية عام 2018 باستثناء عُمان التي ساهمت الاكتشافات الجديدة فيها في رفع احتياطياتها بواقع 0.3 في المائة خلال عام

مبكراً لتحديد ثروات منطقة شرق المتوسط بشكل كامل.

أما فيما يخص نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري، فقد شهد عدد الحفارات العاملة في مختلف أرجاء العالم ارتفاعاً من 2024 حفارة عام 2017 إلى 2209 حفارة عام 2018، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 9 في المائة. من الملاحظ أن التقلبات في أسعار النفط تؤثر بشكل ملحوظ على ارتفاع أو انخفاض عدد الحفارات العاملة. وهذا ما يعطي بدوره مؤشراً على عدد الآبار المحفورة سواء التطويرية أو الاستكشافية، ويمكن أن يمتد تأثيره إلى عدد الاكتشافات الجديدة على المدى البعيد. تشير أحدث البيانات المتاحة إلى أنه قد تم خلال عام 2018 تحقيق 44 اكتشافاً جديداً على المستوى العالمي، منها 25 اكتشافاً للنفط و19 اكتشافاً للغاز الطبيعي.

ومن ضمن تلك الاكتشافات هناك 13 اكتشافاً جديداً في الدول العربية، منها 7 اكتشافات للنفط و6 اكتشافات للغاز الطبيعي. من الأمثلة على تلك الاكتشافات الجديدة، حققت البحرين اكتشاف جديد لنفط الصخور منخفضة النفاذية، وقدرت المصادر الجيولوجية فيه بأكثر من 80 مليار برميل. في العراق أعلنت شركة Bashneft عن تحقيق اكتشاف جديد للنفط في القاطع (12) ضمن حقل سلمان. في مصر، حققت شركة Energy SDX اكتشافاً جديداً للنفط الثقيل في "غرب رأس غارب". كما أعلنت شركة Eni عن تحقيق اكتشاف جديد للغاز في الصحراء الغربية. وفي عُمان، أعلنت شركة "تنمية نفط عمان" عن اكتشاف كبير للغاز والمتكثفات في القسم الشمالي من منطقة امتيازها، وقدرت الاحتياطيات القابلة للإنتاج في الاكتشاف بنحو 113 مليار متر مكعب من الغاز، و112 مليون برميل من المتكثفات.

الاحتياطيات

ارتفعت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط على الصعيد العالمي بشكل طفيف في نهاية عام 2018، لتصل إلى 1470.5 مليار برميل، أي بنسبة زيادة لم تتجاوز 0.7 في المائة بالمقارنة مع مستويات العام السابق. وبالنسبة للدول

بنسبة 4.2 في المائة مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى حوالي 60.1 مليون برميل/يوم خلال عام 2018 وهو ما يمثل نحو 60.8 في المائة من الإجمالي العالمي.

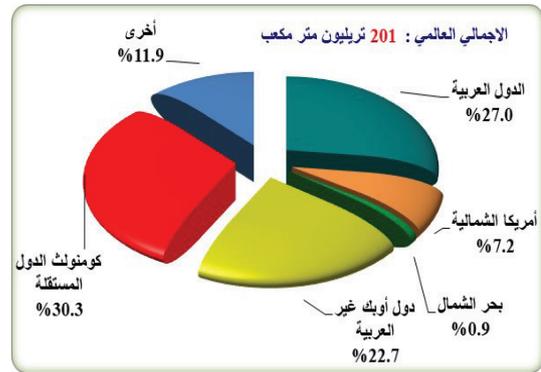
وقد كان مصدر الجزء الأعظم من تلك الزيادة هو الارتفاع الملحوظ في إنتاج الولايات المتحدة من النفط (بخاصة من النفط الصخري)، الذي سجل خلال شهر ديسمبر 2018 أعلى مستوى شهري له منذ 46 عاماً وهو 11.7 مليون برميل/يوم. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن معدل النمو ربع السنوي للإنتاج الأمريكي من النفط الصخري قد بلغ أعلى مستوياته خلال عام 2018 وهو 6.5 في المائة في الربع الثالث عندما ارتفع المتوسط ربع السنوي لأسعار خام غرب تكساس إلى أعلى مستوياته خلال نفس العام وهو 69.7 دولار/برميل.

هذا وتشير توقعات بعض المصادر إلى أن نمو الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري سيتباطئ خلال عام 2019، وذلك على خلفية مشاكل متعلقة بالبنية التحتية، وبخاصة خطوط الأنابيب في منطقة Permian والتي تشهد تنامي الإنتاج بصورة أسرع بكثير من قدرة البنية التحتية للمنطقة في التعامل معها. كما تم تأجيل بعض التوسعات المخطط لها لزيادة الطاقة الاستيعابية لخطوط الأنابيب.

أما إنتاج دول أوبك فقد استقر عند نفس المستوى المحقق خلال عام 2017 وهو 38.7 مليون ب/ي، مستحوذاً على حصة 39.2 في المائة من الإجمالي العالمي، يأتي ذلك على خلفية التطورات التي شهدتها إتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) خلال عام 2018، الإطار (1).

2018 بالمقارنة مع العام السابق. ساهمت الدول العربية مجتمعة بحصة 27 في المائة من الاحتياطيات العالمية، كما يوضح الملحق (2/5) والشكل (2).

الشكل (2): الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2018



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2018.

من ناحية أخرى، ارتفعت تقديرات احتياطي العالم المؤكدة من الفحم الحجري لعام 2018 بنسبة 1.9 في المائة لتصل إلى نحو 1055 مليار طن. ولم تحدث في الدول العربية تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه. الجدير بالذكر أن الفحم الحجري يُستهلك بشكل رئيس في قطاع توليد الكهرباء وعمليات التسخين الصناعية، ويلعب الفحم الحجري دوراً هاماً في مجال الطاقة في العالم بسبب توفر مصادره في عدد كبير من دول العالم، إضافة إلى سهولة نقله واستيراده وتصديره.

الإنتاج

النفط والغاز الطبيعي

شهد إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية خلال عام 2018 ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى 98.8 مليون برميل/يوم، محققاً بذلك زيادة قدرها 2.4 مليون برميل/يوم، أي ما يمثل 2.5 في المائة مقارنة بعام 2017. يُعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع إنتاج الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك بنحو 2.4 مليون برميل/يوم أي

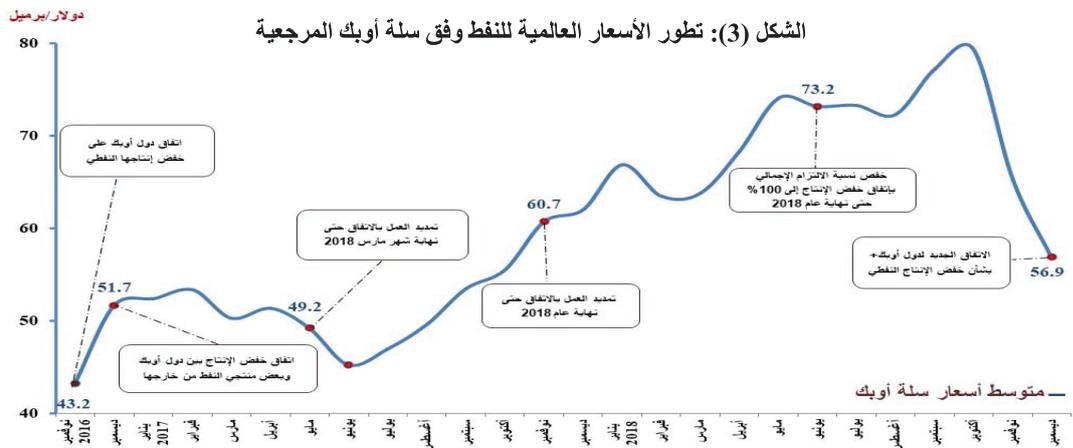
الإطار (1)

تطورات اتفاق دول منظمة أوبك وبعض منتجي النفط من خارجها (أوبك+) بشأن خفض الإنتاج وانعكاساته على السوق النفطية العالمية

انعكس اتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه دول (أوبك+) في نهاية عام 2016، الذي تم تمديده فيما بعد حتى نهاية عام 2018، بشكل إيجابي على سوق النفط العالمية خلال النصف الأول من عام 2018، حيث إنخفض إنتاج دول (أوبك+)، وارتفع متوسط نسبة التزامها باتفاق خفض الإنتاج إلى أعلى مستوى لها منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ ليصل إلى 159 في المائة. كما تراجعت المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى أقل من متوسطها المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة، وذلك للمرة الأولى منذ تنفيذ اتفاق خفض الإنتاج، وهو ما يعكس التقدم الملحوظ في تحقيق أهداف اتفاق خفض الإنتاج. وارتفع سعر سلة خامات أوبك ليصل إلى 73.2 دولار/برميل في شهر يونيو 2018 مقارنة بنحو 62.1 دولار/برميل في شهر ديسمبر 2017.

في الثالث والعشرين من شهر يونيو 2018 توصلت دول (أوبك+) إلى قرار بشأن خفض نسبة الالتزام باتفاق خفض الإنتاج إلى مستوى إجمالي 100 في المائة، اعتباراً من 1 يوليو 2018، وذلك للفترة المتبقية من سريان الاتفاق، وذلك على خلفية تزايد المخاوف بشأن نقص إمدادات النفط العالمية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع إنتاج دول (أوبك+)، وتراجع المتوسط الشهري لنسبة التزامها باتفاق خفض الإنتاج إلى 98 في المائة، وهو ما يُظهر تقدماً كبيراً نحو تحقيق الهدف المحدد المشار إليه أعلاه. وارتفعت المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمرة الأولى منذ الربع الأول من عام 2017، لتعاود الزيادة عن متوسطها المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة، وارتفع سعر سلة خامات أوبك ليصل في شهر أكتوبر 2018 إلى أعلى مستوى له منذ شهر أكتوبر 2014 وهو 79.4 دولار/برميل، قبل أن يشهد أكبر إنخفاض شهري له منذ شهر يناير 2015 مسجلاً 65.3 دولار/برميل في شهر نوفمبر، وذلك على خلفية ضعف بيانات الاقتصاد العالمي وتزايد التوقعات بشأن اختلال التوازن بين العرض والطلب العالمي على النفط في عام 2019.

وأخيراً اتفقت دول أوبك في السابع من شهر ديسمبر 2018 على خفض إنتاجها بنحو 0.8 مليون برميل/يوم، وهو ما يعادل 2.5 في المائة من مستوى الإنتاج المرجعي، على أن يتم تفعيل هذا الاتفاق بدء من شهر يناير 2019 ولفترة أولى مدتها ستة أشهر، أي حتى شهر يونيو 2019، مع مراجعة هذا الاتفاق في شهر أبريل 2019. كما تم الاتفاق على خفض بعض الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك لإنتاجها بنحو 0.4 مليون برميل/يوم، وهو ما يعادل 2 في المائة من مستوى إنتاجها المرجعي، وذلك بالتزامن مع سريان اتفاق خفض إنتاج دول أوبك، ليصل إجمالي الإنتاج المتفق على خفضه من قبل دول (أوبك+) إلى 1.2 مليون برميل/يوم. يأتي هذا تزامناً مع ارتفاع الإمدادات النفطية واستمرار انخفاض سعر سلة خامات أوبك لتصل إلى 56.9 دولار/برميل وهو أقل مستوى لها منذ شهر أكتوبر 2017.



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

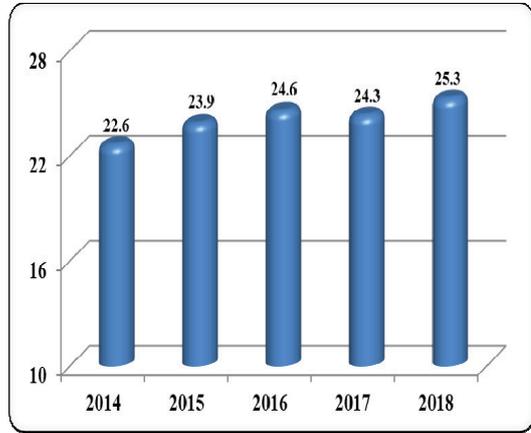
برميل/يوم، وفي ليبيا إلى 1.04 مليون برميل/يوم، أي بنسبة ارتفاع 26.9 في المائة، وارتفع في اليمن إلى 40 ألف برميل/يوم. في المقابل، إنخفض إنتاج البحرين بنسبة 0.3 في المائة ليصل إلى 196.5 ألف برميل/يوم، والعراق بنسبة 0.2 في المائة ليصل إلى 4.46 مليون برميل/يوم، كما انخفض إنتاج النفط في كلاً من عُمان والسودان، بنسبة 3.6 في المائة و14.3 في المائة على الترتيب.

أما الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي⁽³⁾، فقد ارتفع بحوالي 334 ألف برميل/يوم أي بنسبة 3 في المائة ليصل إلى 11.630 مليون برميل/يوم، وبلغ إنتاج الدول العربية من سوائل الغاز الطبيعي نحو 4.52 مليون برميل/يوم، لتستأثر بنحو 38.9 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. هذا وتشير التوقعات إلى ارتفاع إنتاج مجموعة دول خارج أوبك⁽⁴⁾ من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية خلال عام 2019 بنحو 4.4 مليون برميل/يوم، أو ما يمثل 7.3 في المائة مقارنة بعام 2018، لتصل إلى 64.5 مليون برميل/يوم.

فيما يخص الغاز الطبيعي المسوق⁽⁵⁾ على المستوى العالمي، ارتفعت الكميات المسوقة منه خلال عام 2018 بحوالي 5.0 في المائة لتصل إلى نحو 3868 مليار متر مكعب، أي بارتفاع قدره 183 مليار متر مكعب. شكلت حصة الدول العربية مجتمعة نحو 15.5 في المائة من الإجمالي العالمي، مقارنة بنحو 15.8 في المائة خلال العام السابق. يُذكر أن إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية قد ارتفع من 580.4 مليار متر مكعب في عام 2017 إلى نحو 600 مليار متر مكعب في عام 2018، أي بارتفاع قدره 19.6 مليار متر مكعب، ما يُشكل 3.4 في المائة. على مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت الكميات المسوقة في ست دول عربية، حيث ارتفعت في الكويت بنسبة 33.6 في المائة

بلغ معدل إنتاج الدول العربية مجتمعة من النفط الخام حوالي 25.7 مليون برميل/يوم في عام 2018، بارتفاع حوالي 1.4 مليون برميل/يوم بالمقارنة مع عام 2017، أي بنسبة زيادة بلغت 5.7 في المائة. ساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة 29.2 في المائة من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام عام 2018، مقابل 28.4 في المائة في عام 2017، الملحق (3/5) والشكل (4).

الشكل (4): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية (مليون ب/ي)، (2018 - 2014)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2018.

على مستوى الدول العربية فرادى، ارتفع إنتاج النفط الخام في غالبية الدول خلال عام 2018، حيث ارتفع إنتاج قطر إلى 608 ألف برميل/يوم مقابل 605 ألف برميل/يوم في عام 2017، وفي تونس بواقع 14.8 في المائة، وارتفع في الجزائر من 0.993 مليون برميل/يوم إلى 1.07 مليون برميل/يوم، وفي السعودية إلى 10.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة ارتفاع 3.6 في المائة. وفي الإمارات ارتفع الإنتاج بنسبة 7.9 في المائة ليصل إلى 3.2 مليون برميل/يوم في عام 2018، والكويت من 2.71 مليون برميل/يوم إلى 2.74 مليون برميل/يوم أي بنسبة 1.1 في المائة. وبلغ إنتاج سورية 24 ألف برميل/يوم في عام 2018 مقابل 17 ألف برميل/يوم لعام 2017. وارتفع الإنتاج في مصر بنسبة 18.9 في المائة ليصل إلى 638.3 ألف

(3) سوائل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تُستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشتمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

(4) يشمل إنتاج دولة قطر التي جمدت عضويتها في منظمة أوبك بدء من عام 2019.

(5) الغاز الطبيعي المسوق هو الغاز المُنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المُعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

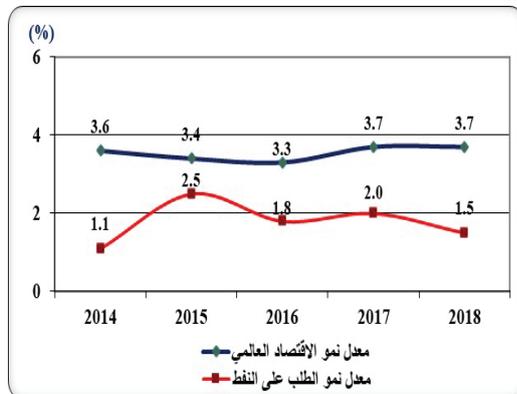
الطلب على الطاقة

الطلب العالمي

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2018 نحو 13.9 مليون طن مكافئ نفط (ما يعادل حوالي 278.4 مليون برميل مكافئ نفط يومياً)، أي بنسبة زيادة حوالي 2.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2017. استأثرت الدول الصناعية بحصة 40.9 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل نحو 59.1 في المائة لبقية دول العالم. شكل الطلب على النفط حوالي 33.6 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2018، وبلغت حصة الفحم 27.2 في المائة، والغاز الطبيعي 23.9 في المائة، والطاقة الكهرومائية 6.8 في المائة، والطاقة النووية 4.4 في المائة، والطاقة المتجددة 4.1 في المائة.

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2018 بنسبة 3.7 في المائة، متأثراً بتعافي النمو الاقتصادي العالمي. حيث ارتفع الطلب بمقدار 1.5 مليون برميل/يوم أي بنسبة 1.5 في المائة منخفضاً عن معدله المسجل في العام السابق وهو 2 في المائة. يعود ذلك إلى تراجع وتيرة النمو في الطلب على النفط من مجموعة الدول الآسيوية النامية التي سجلت نمواً معدله 3.1 في المائة في عام 2018 مقارنة بنمو بلغ 3.6 في المائة في عام 2017، وذلك على خلفية تباطؤ النمو الاقتصادي للصين إلى 6.6 في المائة في عام 2018 مقابل 6.9 في عام 2017. الشكل (5).

الشكل (5): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط، (2014 - 2018)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2018.

لتصل إلى 17.5 مليار متر مكعب. وفي عُمان بنسبة 19.2 في المائة لتصل إلى 36 مليار متر مكعب، وفي مصر بنسبة 15.6 في المائة لتصل إلى 58.6 مليار متر مكعب. في العراق بنسبة 13.5 في المائة لتصل إلى 13 مليار متر مكعب، وفي الإمارات بنسبة 6.1 في المائة لتصل إلى 64.7 مليار متر مكعب، وفي قطر بنسبة 5.1 في المائة لتصل إلى 175.5 مليار متر مكعب. في المقابل انخفضت الكميات المُسوقة من الغاز في بقية الدول العربية بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 2.5 في المائة في السعودية و31.7 في المائة في ليبيا، الملحق (4/5).

مصادر الطاقة الأخرى

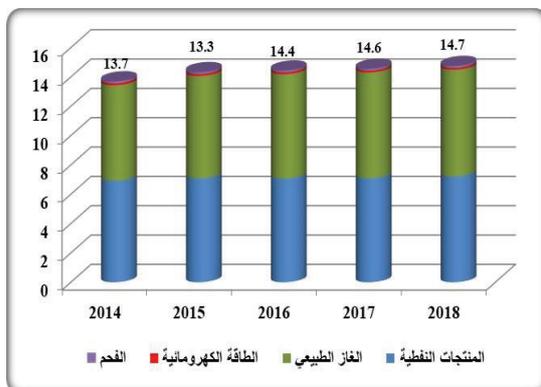
استمر ارتفاع الإنتاج العالمي من الفحم للعام الثاني على التوالي ليصل إلى حوالي 3917 مليون طن مكافئ نفط عام 2018 مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 4.3 في المائة مقارنةً بعام 2017، وذلك عقب ثلاث أعوام متتالية من الانخفاض. جاءت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل إنتاجها خلال عام 2018 إلى 1828.8 مليون طن مكافئ نفط، أي ما يعادل 46.7 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. أما في الدول العربية، فلم تحدث تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه، حيث لا يتعدى إنتاجه مليون طن مكافئ نفط. فيما يخص الطاقة النووية، فقد بلغ إنتاجها العالمي ما يعادل 611.3 مليون طن مكافئ نفط في عام 2018 مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 2.4 في المائة مقارنةً بعام 2017. بالنسبة لإنتاج الطاقة من المصادر المائية، فقد تم إنتاج 948.8 مليون طن مكافئ نفط في عام 2018، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 3.1 في المائة بالمقارنة مع عام 2017. وتستغل العديد من الدول العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصةً مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب والسودان. أما فيما يتعلق بالإنتاج العالمي من مصادر الطاقة المتجددة الأخرى⁽⁶⁾ فقد ارتفع بنسبة 14.5 في المائة ليصل إلى 561.3 مليون طن مكافئ نفط في عام 2018.

(6) تشمل طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الجوفية، طاقة الكتلة الحيوية والنفايات.

الطلب على الطاقة في الدول العربية

تعتمد الدول العربية اعتماداً شبيه كامل على النفط والغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة حيث شكل هذان المصدران حوالي 98.3 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2018 نظراً لمحدودية المصادر الأخرى المتمثلة بالطاقة الكهرومائية والفحم، وعدم الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة الأخرى مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وارتفع الطلب على الطاقة في الدول العربية في عام 2018 بنحو 1.3 في المائة ليصل إجمالي الطلب إلى 14.75 مليون (ب م ن/ ي) بالمقارنة مع 14.56 مليون (ب م ن/ ي) في عام 2017، الشكل (6).

الشكل (6): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية (2014 - 2018)، (مليون ب م ن/ ي)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترو، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2018.

تحققت هذه الزيادة بصورة رئيسية في خمس دول عربية وهي: السعودية 39 ألف ب م ن/ ي، الإمارات 36 ألف ب م ن/ ي، العراق 30 ألف ب م ن/ ي، قطر 29 ألف ب م ن/ ي، مصر 20 ألف ب م ن/ ي. ويمثل حجم استهلاك السعودية حوالي 30 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2018، يليها مصر في المركز الثاني بنسبة 12.9 في المائة، والإمارات في المركز الثالث بنسبة 12.7 في المائة. ويُعزى التباين في استهلاك الطاقة ضمن الدول العربية إلى العديد من العوامل التي تتمثل بصورة أساسية في اختلاف

ووفقاً للمجموعات الدولية الرئيسية، ارتفع مستوى الطلب على النفط في مجموعة الدول الصناعية خلال عام 2018 بنحو 500 ألف برميل/يوم ليصل إلى 47.9 مليون برميل/يوم، بينما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 1 مليون برميل/يوم، مقارنة بمستويات عام 2017 ليصل إلى 50.9 مليون برميل/يوم. وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2018، إذ انخفضت حصة الدول الصناعية من 48.7 في المائة في عام 2017 إلى 48.5 في المائة في عام 2018، بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 51.3 في المائة إلى 51.5 في المائة، الجدول (1).

الجدول (1)
الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2014 - 2018)

2018 ⁽¹⁾	2017	2016	2015	2014	
47.9	47.4	46.9	46.4	45.7	الدول الصناعية مليون ب/ي
1.1	1.1	1.1	1.5	(0.9)	الزيادة السنوية (في المائة)
50.9	49.9	48.5	47.3	45.7	دول العالم الأخرى ⁽²⁾ مليون ب/ي
2.0	2.9	2.5	3.5	3.2	الزيادة السنوية (في المائة)
98.8	97.3	95.4	93.7	91.4	اجمالي العالم مليون ب/ي
1.5	2.0	1.8	2.5	1.1	الزيادة السنوية (في المائة)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترو (أوبك)، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2018.

(1) بيانات تقديرية.
(2) تضم كلاً من الدول النامية والاقتصادات الناشئة.

هذا وتشير التوقعات إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2019 بمعدل 1.2 في المائة ليصل إلى نحو 100 مليون برميل/يوم. حيث يتوقع ارتفاع مستوى الطلب في مجموعة الدول الصناعية خلال عام 2019 بنحو 200 ألف برميل/يوم، بينما يتوقع ارتفاع مستوى الطلب في بقية دول العالم بنحو 1 مليون برميل/يوم.

الطاقة في الدول العربية لعام 2018 عن نظيره في أمريكا الشمالية وأوروبا وكومنولث الدول المستقلة وهي المجموعات التي ارتفع فيها متوسط استهلاك الفرد عن المتوسط العالمي لعام 2018 والمقدر بنحو 13.3 برميل مكافئ نفط، جاء متوسط استهلاك الفرد من الطاقة بمجموعة الدول العربية لعام 2018 مرتفعاً عن نظيره في دول آسيا المحيط الهادي وأمريكا الجنوبية والوسطى ومجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء.

كثافة استهلاك مصادر الطاقة في الدول العربية

من المؤشرات الهامة المستخدمة في قياس كفاءة ترشيد الطاقة في جميع الدول هو مؤشر كثافة الطاقة Energy Intensity الذي يعبر عن إجمالي استهلاك الطاقة لكل ألف دولار من إجمالي الناتج المحلي، ويدل انخفاض هذا المؤشر على التحسن في كفاءة ترشيد استهلاك الطاقة.

الجدير بالذكر أن الدول العربية أولت اهتماماً متزايداً لمجال تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها من خلال وضع مجموعة من البرامج والاستراتيجيات المستقبلية، وفي هذا السياق أدى النمو في الناتج المحلي الإجمالي المقاس بتبادل القوة الشرائية بوتيرة تجاوزت النمو في إجمالي استهلاك الطاقة بالدول العربية في عام 2018، إلى انخفاض مؤشر كثافة الطاقة، حيث بلغ حوالي 0.75 برميل مكافئ نفط / ألف دولار في عام 2018 مقارنة بنحو 0.77 برميل مكافئ نفط / ألف دولار في العام السابق.

عند المقارنة مع المجموعات الدولية الرئيسية الأخرى في العالم، نلاحظ أن الدول العربية تتوسط تلك المجموعات، فبينما قلَّ مؤشر كثافة الطاقة في الدول العربية لعام 2018 عن نظيره في كومنولث الدول المستقلة ومجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء ومجموعة دول آسيا المحيط الهادي ومجموعة أمريكا الشمالية وهي المجموعات التي ارتفع فيها المؤشر عن المتوسط العالمي لعام 2018 والمقدر بنحو 0.75 برميل مكافئ نفط / ألف دولار، جاء مؤشر كثافة الطاقة بمجموعة الدول العربية لعام 2018 أعلى من المتوسط العالمي، ومرتفعاً عن نظيره في مجموعتي أوروبا وأمريكا الجنوبية والوسطى، الشكل (7).

مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تعكسه من اختلاف درجات عملية التصنيع من ناحية، ودرجات الرفاه المتباينة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى. ويتجلى هذا العامل بصورة تقريبية في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. هذا بالإضافة إلى عدد السكان وحجم ما تمتلكه الدول العربية من الاحتياطات الهيدروكربونية ودرجة استغلالها.

أما فيما يخص الأفق المستقبلية لمزيج الطلب على الطاقة في الدول العربية، تشير أحدث دراسة صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في عام 2018 إلى توقع ارتفاع إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية خلال الفترة (2018 - 2040) بمعدلات متباينة وفقاً للسيناريوهات المختلفة التي تم إعدادها بناء على عدة فرضيات. في هذا السياق، وبحسب السيناريو المرجعي من المتوقع أن يشهد إجمالي الاستهلاك نمواً معدله 3 في المائة على المدى المتوسط ليبلغ نحو 19.4 مليون ب م ن/ي في عام 2025، وتنخفض وتيرة النمو إلى 1.8 في المائة على المدى البعيد ليبلغ حوالي 25.5 مليون ب م ن/ي في عام 2040. بذلك تكون حصيلة النمو المتوقعة في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية خلال الفترة (2018 - 2040) حوالي 2.2 في المائة.

كما تشير الدراسة المشار إليها عاليه إلى توقع استمرار هيمنة النفط والغاز الطبيعي على الحصة الأكبر من مزيج الطاقة المستهلكة في الدول العربية خلال الفترة (2018 - 2040) بمعدلات متباينة وفقاً للسيناريوهات المختلفة. وفي هذا السياق، وفق السيناريو المرجعي من المتوقع أن يشكل هذان المصدران نسبة 93.5 في المائة (46.7 في المائة للنفط و46.8 في المائة للغاز الطبيعي) من مزيج مصادر الطاقة المستهلكة في عام 2040، وتنخفض هذه النسبة إلى 81.3 في المائة (40.6 في المائة للنفط و40.7 في المائة للغاز الطبيعي) وفق سيناريو الأهداف الوطنية في مجال الطاقات المتجددة والنوية.

ومن ناحية متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية فقد بلغ 12.7 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2018 بالمقارنة مع 13 ب م ن في عام 2014. ويخفي هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى، حيث يتراوح المتوسط ما بين 2.6 ب م ن في سورية و116.3 ب م ن في قطر. وعند المقارنة مع المجموعات الدولية الرئيسية الأخرى في العالم، نلاحظ أن مجموعة الدول العربية تتوسط تلك المجموعات، فبينما قلَّ متوسط استهلاك الفرد من

الشكل (7): مؤشر كثافة استهلاك الطاقة في المجموعات الدولية الرئيسية (2018)
(برميل مكافئ نفط/ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية)



المصدر: مشتق عن بيانات الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2018 لصندوق النقد الدولي وبيانات استهلاك الطاقة تقديرية بناء على بيانات التقرير الإحصائي السنوي 2019 لشركة بريتش بتروليوم.

في المائة من إجمالي الاستهلاك، ويتركز بشكل رئيسي في قطاع النقل. بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى (الفحم والطاقة الكهرومائية والطاقات المتجددة الأخرى) بلعب دور ثانوي إذ لا تتجاوز حصتها معاً 1.7 في المائة في عام 2018، الجدول (2).

الطلب على الطاقة وفق المصدر

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي لتغطية احتياجات الطاقة فيها، وبخاصة في قطاع توليد الكهرباء، حيث يلبي 49.4 في المائة من إجمالي استهلاكها في عام 2018. ويأتي النفط في المركز الثاني حيث بلغت حصته 48.9

الجدول (2)
الطلب على الطاقة في الدول العربية (2014-2018)
(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)

	*2018		2017		2016	2015	2014	
	%	الكمية	%	الكمية				
وفق المصدر								
المنتجات البترولية**	48.9	7,218	48.6	7,085	7,068	7,082	6,913	
الغاز الطبيعي	49.4	7,285	49.6	7,231	7,123	6,992	6,528	
الطاقة الكهربائية	0.7	106	0.7	105	111	111	111	
الفحم	1.0	144	1.0	143	141	150	153	
إجمالي المصادر	100	14,753	100	14,565	14,443	14,336	13,705	
نسبة التغير (%)		1.3		0.8	0.7	4.6		

* بيانات تقديرية، وقد لا تتوافق المجاميع نظراً للتقريب.

** المنتجات البترولية تشمل على النفط الخام المستخدم كوقود في محطات الكهرباء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي" 2018.

الغاز الطبيعي

يأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الأولى من حيث تغطية متطلبات الطاقة في الدول العربية التي بذلت جهوداً كبيرة للتوسع في استغلاله وزيادة الاعتماد عليه في سد إحتياجاتها من الطاقة. وأدت هذه الجهود إلى ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي بمعدلات سنوية متزايدة وبخاصة خلال السنوات الأخيرة.

فقد وصل استهلاك الغاز الطبيعي إلى 7.3 مليون ب م ن/ ي في عام 2018 مقابل 7.2 مليون ب م ن/ ي في عام 2017. وأدى هذا بدوره إلى حفاظه على أهميته النسبية في موازين الطاقة عند حدود 49.4 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2018.

يستهلك الغاز الطبيعي بشكل أساسي في خمس دول عربية، وهي: السعودية، والإمارات، ومصر، والجزائر، وقطر. واستحوذت هذه الدول على 78.5 في المائة من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2018. واستهلكت الدول العربية 11.0 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام 2018، وبلغت حصة الدول الصناعية 45.5 في المائة مقابل 39.4 في المائة للدول النامية و15.1 في المائة لكومنولث الدول المستقلة.

المنتجات البترولية

شهد استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2018 ارتفاعاً بنسبة 1.9 في المائة ليصل إلى 7.2 مليون ب م ن/ ي بالمقارنة مع 7.1 مليون ب م ن/ ي في عام 2017. وبلغت حصة الدول العربية 7.3 في المائة من إجمالي استهلاك النفط في العالم في عام 2018، وبلغت حصة الدول الصناعية 48.5 في المائة مقابل 38.6 في المائة للاقتصادات الناشئة، و5.6 في المائة لكومنولث الدول المستقلة. جاء الجزء الأكبر من الزيادة في حجم الاستهلاك العربي في عام 2018 بشكل أساسي من خمس دول، وهي: السعودية التي بلغ حجم الزيادة فيها 31 ألف ب م ن/ ي، والعراق بزيادة 27 ألف ب م ن/ ي، والإمارات

بزيادة 26 ألف ب م ن/ ي، وزيادة بمقدار 14 ألف ب م ن/ ي في مصر و10 آلاف ب م ن/ ي في قطر. يُذكر أن مجموع استهلاك الدول الخمس آنفة الذكر من المنتجات البترولية يشكل حوالي 67 في المائة من إجمالي استهلاك الدول العربية في عام 2018، حيث استحوذت السعودية على 33.7 في المائة من الإجمالي العربي، تليها مصر بحصة 11.4 في المائة، والعراق بحصة 10.7 في المائة، والإمارات بحصة 7.5 في المائة، وقطر بحصة 3.7 في المائة. وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2018 يحتل منتج زيت الغاز/الديزل المرتبة الأولى حيث بلغت حصته 35.4 في المائة من الإجمالي، يليه منتج الغازولين في المرتبة الثانية بحصة وصلت إلى 26.7 في المائة، ثم منتج زيت الوقود في المرتبة الثالثة بنسبة 17.3 في المائة، ثم منتج غاز البترول المُسال بحصة وصلت 8 في المائة، ومنتج وقود الطائرات بنسبة 7 في المائة، ومنتج الكيروسين بحصة 0.6 في المائة. وبلغت حصة المنتجات الأخرى 5 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية خلال العام، الجدول (3).

الجدول (3)

التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية، (2018)

(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)

المنتج	الكمية	الحصة من الإجمالي (في المائة)
زيت الغاز/الديزل	2555.2	35.4
الغازولين	1927.2	26.7
زيت الوقود	1248.7	17.3
غاز البترول المسال	577.4	8.0
وقود الطائرات	505.3	7.0
الكيروسين	43.3	0.6
منتجات أخرى	360.9	5.0
الإجمالي	7218	100.0

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2018.

الطاقة الكهرومائية

تُساهم الطاقة الكهرومائية مساهمةً محدودةً جداً في موازين الطاقة في الدول العربية. وتوجد إمكانيات لتوليد الطاقة الكهرومائية في عدد من الدول العربية، وهي: مصر، العراق، المغرب، السودان، سورية، لبنان، الجزائر، وتونس. بلغ حجم استهلاك الطاقة الكهرومائية في هذه الدول نحو 106 (ألف ب م ن / ي) في عام 2018. ولم تشكل حصتها في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية سوى 0.7 في المائة في عام 2018. واستهلكت الدول العربية 0.6 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الكهرومائية في عام 2018، وبلغت حصة الدول النامية 60.3 في المائة مقابل 33.9 في المائة للدول الصناعية و5.8 في المائة لكومنولث الدول المستقلة.

هذا وتوسعى الدول العربية إلى تطوير إنتاجها من مصادر الطاقة المتجددة بما يضمن الاستدامة البيئية ويساهم في توفير مصادر أخرى للطاقة أكثر كفاءة. وفي هذا السياق، ارتفع إجمالي القدرات المتاحة لتوليد الطاقات المتجددة في الدول العربية خلال عام 2018 بنسبة تقترب من 15 في المائة مقارنة بعام 2017 ليصل إلى نحو 18.3 جيجاواط، أي ما يمثل 0.8 في المائة فقط من الإجمالي العالمي البالغ 2351 جيجاواط خلال نفس العام. استحوذت القدرات المتاحة لتوليد الطاقة الكهرومائية على حصة تقدر بنحو 61 في المائة من إجمالي القدرات المتاحة في الدول العربية، يليها القدرات المتاحة لتوليد الطاقة الشمسية بحصة 21.4 في المائة، ثم القدرات المتاحة لتوليد طاقة الرياح بحصة 16 في المائة، والقدرات المتاحة لتوليد الطاقة الحيوية بنسبة 1.6 في المائة.

الفحم

تُعتبر مساهمة الفحم محدودة في ميزان الطاقة وفي عدد قليل من الدول العربية وهي الإمارات ومصر والسعودية والجزائر، ويقدر إجمالي استهلاك هذه الدول بحوالي 144 ألف (ب م ن / ي) في عام 2018 أي ما يعادل 1 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية. واستهلكت الدول العربية أقل من 0.2 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الفحم في عام 2018، وبلغت حصة الدول النامية 73.6 في المائة مقابل 22.8 في المائة للدول الصناعية و3.6 في المائة لكومنولث الدول المستقلة.

المخزون النفطي

تُعتبر حركة المخزون النفطي، وبخاصة في الدول الصناعية، أحد المؤشرات المؤثرة على سوق النفط وأسعاره، لاسيما خلال فترة الأزمات، حيث إن عملية بناء المخزون تعني زيادة في الطلب على النفط وعملية السحب من المخزون تعني امدادات نفط إضافية في السوق. وقد شهدت **المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية)** ارتفاعاً في عام 2018 لتصل إلى 8.842 مليار برميل مع نهاية الربع الرابع من العام. ويُمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 303 مليون برميل، أي بنسبة 3.5 في المائة، بالمقارنة مع الربع الرابع من العام السابق. وبعد وصول **المخزون التجاري في الدول الصناعية** إلى 2.812 مليار برميل في نهاية الربع الأول 2018، استقر عند نفس المستوى في نهاية الربع الثاني من العام، ثم ارتفع بنحو 50 مليون برميل خلال الربع الثالث ليصل إلى 2.866 مليار برميل، ويُعد هذا الارتفاع هو الأول منذ نهاية الربع الأول من عام 2017، قبل أن ينخفض بنحو 8 مليون برميل مسجلاً 2.858 مليار برميل في نهاية الربع الرابع من عام 2018. الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية إلى مستوى متوسط السنوات الخمس السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +). وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مستوى هذا المخزون قد تراجع عن متوسطه لخمس سنوات في نهاية شهر أبريل 2018، وذلك للمرة الأولى منذ دخول اتفاق خفض الإنتاج حيز التنفيذ، واستمر هذا التراجع حتى نهاية شهر سبتمبر 2018، قبل أن يرتفع بعد ذلك مجدداً، لتصل الزيادة إلى نحو 28 مليون برميل في نهاية شهر ديسمبر 2018، مقارنة بزيادة بلغت 278 مليون برميل في نهاية شهر يناير 2017. كما يجدر بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية عام 2018 قد بلغت مستوياتها حوالي 60.2 يوم استهلاك، وهو مستوى أعلى من المسجل في نهاية العام السابق البالغ 60 يوم من الاستهلاك.

فيما يخص **المخزون الاستراتيجي الأمريكي** فقد ارتفع إلى 666 مليون برميل في نهاية الربع الأول من عام 2018 وذلك عقب الإنخفاض المستمر الذي شهده خلال عام 2017، قبل أن يعاود الإنخفاض بعد ذلك ليصل إلى 649 مليون برميل في نهاية الربع الرابع من العام، وهو أقل مستوى سنوي له منذ نهاية عام 2003، الملحق (5/5).

يذكر أن حركة أسعار النفط العالمية تتأثر بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة. ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تباين اتجاه أسعار النفط ما بين الارتفاع والانخفاض خلال عام 2018 ما يلي: -

- استمر العمل بقرار تمديد اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك+) حتى نهاية عام 2018، والتوقعات بشأن ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وضعف الدولار الأمريكي الذي إنخفض في نهاية شهر يناير 2018 إلى أدنى مستوياته منذ شهر ديسمبر 2014 مقابل سلة عملات رئيسية، والتوترات الجيوسياسية، وإنخفاض المخزونات النفطية العالمية، خاصة مخزونات النفط الخام الأمريكي، كان لها دوراً رئيسياً في ارتفاع الأسعار خلال شهر يناير 2018.
- اقتراب إنتاج النفط الأمريكي من مستوياته القياسية، وتوقع تراجع الطلب تزامناً مع بدء موسم صيانة مصافي التكرير، وارتفاع الدولار على خلفية التحسن الملحوظ في سوق العمل الأمريكي، أدى إلى إنخفاض الأسعار خلال شهر فبراير 2018، وذلك للمرة الأولى في سنة أشهر.
- تحسن الالتزام باتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك+)، إضافة إلى ضعف الدولار الأمريكي، والتوترات الجيوسياسية، مع توقع ارتفاع الطلب على النفط، والسحب الكبير من مخزونات النفط الخام الأمريكية. إنعكس بشكل إيجابي على الأسعار لترتفع خلال شهر مارس 2018.
- ارتفاع الطلب العالمي على النفط الذي خفف من تأثير كلاً من قوة الدولار الأمريكي وارتفاع إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرار عمليات السحب القوية من مخزونات النفط الخام الأمريكية، أدى إلى ارتفاع الأسعار خلال الفترة من شهر أبريل وحتى شهر يوليو 2018.
- تصاعد المخاوف بشأن تراجع الطلب على خلفية التوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالإضافة إلى ارتفاع مخزونات النفط الأمريكية، وتوقع وفرة الإمدادات، كان لها دوراً رئيسياً في إنخفاض الأسعار خلال شهر أغسطس 2018.
- تصاعد التوترات الجيوسياسية التي صاحبها تزايد المخاوف بشأن نقص إمدادات النفط العالمية مع اقتراب دخول الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة الإيراني حيز التنفيذ

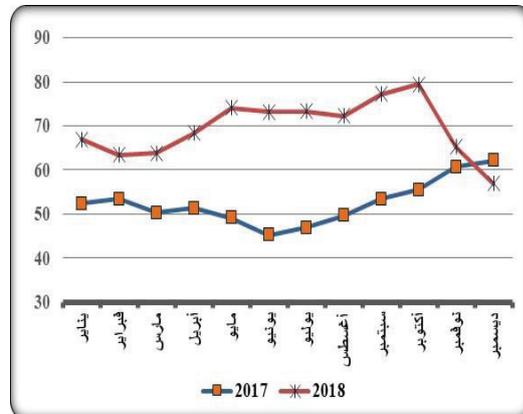
يأتي ذلك تماشياً مع التقارير التي تشير إلى عرض الولايات المتحدة لبيع جزء من مخزوناتها الاستراتيجية من النفط الخام لسداد التزاماتها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى عرض وزارة الطاقة الأمريكية لنحو 11 مليون برميل من مخزون النفط الخام الاستراتيجي للبيع، لمواجهة ارتفاع أسعار المنتجات النفطية قبل انتخابات التجديد النصفى للكونجرس شهر نوفمبر 2018.

الأسعار

أسعار النفط الخام

ارتفعت أسعار النفط العالمية خلال عام 2018 لتسجل أعلى مستوى لها منذ عام 2014، حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك 69.8 دولار/ برميل مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحدود 17.2 دولار/برميل، أي ما يعادل نسبة ارتفاع 33.2 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2017. أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد ارتفع سعر سلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2018 بواقع 5.3 دولار/برميل، أي ما يعادل حوالي 8.9 في المائة بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2017 ليصل إلى 64.7 دولار/برميل، ثم واصل الارتفاع بعد ذلك خلال الربع الثاني إلى 71.9 دولار/ برميل، وخلال الربع الثالث ارتفعت أسعار النفط مجدداً مسجلة أعلى معدل فصلي لها منذ الربع الرابع من عام 2014 وهو 74.2 دولار/ برميل، قبل أن تنخفض خلال الربع الرابع من العام إلى 67.2 دولار/برميل، الشكل (8).

الشكل (8): مقارنة الحركة الشهرية لأسعار سلة أوبك (2018 - 2017)، (دولار/برميل)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، النشرة الشهرية، أعداد مختلفة.

الإماراتي، وخام التصدير الكويتي بواقع 17 دولار/برميل لكل منها لتصل إلى 71.2، 71.9، و68.7 دولار/برميل على التوالي، أي بنسبة ارتفاع 31.4، 31، 32.9 في المائة على الترتيب.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام السدرة الليبي بنسبة 31.4 في المائة ليصل إلى 69.5 دولار/برميل، والبصرة العراقي بنسبة 31.8 في المائة ليصل إلى 68.4 دولار/برميل، في حين ارتفع الخام البحري القطري بنسبة 30.8 في المائة ليصل إلى 69.2 دولار/برميل، وخام عُمان بنسبة 35.9 في المائة ليصل إلى 69.7 دولار/برميل خلال العام، الجدول (4).

يتضح أن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الإسمية والذي بلغ حوالي 17.2 دولار/برميل يزيد عن الارتفاع في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2000 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية حيث ارتفع بنحو 12.5 دولار/برميل خلال عام 2018، أي بنسبة تبلغ 30.9 في المائة ليصل متوسطها إلى حوالي 53 دولار/برميل في عام 2018، الملحق (6/5).

في الرابع من شهر نوفمبر 2018، والتراجع المستمر في إنتاج فنزويلا، وإنخفاض مخزونات النفط الأمريكية كان له انعكاس إيجابي على الأسعار خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2018.

تزايد المخاوف بشأن زيادة إمدادات النفط العالمية، على خلفية قرار الولايات المتحدة بمنح استثناءات مؤقتة لثمان دول بمواصلة استيراد النفط الإيراني لمدة ستة أشهر، وتوقعات إنخفاض نمو الطلب العالمي على النفط وضعف بيانات الاقتصاد العالمي بخاصة في منطقة اليورو والصين والهند، فضلاً عن قوة الدولار الأمريكي، وضعف هوامش التكرير، أدى إلى انخفاض الأسعار خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2018.

وانعكس التطور في الأسعار خلال عام 2018 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك بشكل عام، حيث شهدت ارتفاعاً بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة. فقد ارتفع الخام العربي الخفيف السعودي بواقع 18 دولار/برميل ليصل إلى 70.6 دولار/برميل، أي بنسبة ارتفاع 34.2 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، بينما ارتفعت خامات كلاً من خليط الصحراء الجزائري، وموربان

الجدول (4)
أسعار بعض النفوط العربية (2017-2018)
(دولار / برميل)

نسبة الارتفاع (2018 - 2017) (في المائة)	متوسط عام 2018	2018				متوسط عام 2017	أنواع الخامات
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
34.2	70.6	68.2	75.2	72.6	65.3	52.6	العربي الخفيف السعودي
31.0	71.9	69.6	76.6	74.6	67.0	54.9	خام موربان الإماراتي
31.4	71.2	67.5	75.4	74.3	67.5	54.2	خليط الصحراء الجزائري
32.9	68.7	66.9	73.7	70.6	63.4	51.7	خام التصدير الكويتي
31.4	69.5	66.1	73.4	72.7	65.8	52.9	السدرة الليبي
31.8	68.4	66.2	73.1	70.6	63.6	51.9	البصرة العراقي
30.8	69.2	67.4	74.0	71.3	64.3	52.9	البحري القطري
35.9	69.7	77.2	73.7	64.9	62.9	51.3	خام عُمان

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي" 2018.

بلغت 26.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2017، وفي سوق البحر المتوسط وصل السعر إلى 63.5 دولار/برميل، بارتفاع 28.2 في المائة، ووصل إلى 62.3 دولار/برميل في سوق روتردام، بارتفاع 27.9 في المائة. أما في السوق الأمريكية، فقد وصل السعر إلى 58.9 دولار/برميل خلال العام، بارتفاع 25.1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، الجدول (5).

الجدول (5)
متوسط الأسعار الفورية للمنتجات النفطية المختلفة
في بعض الأسواق العالمية
(2018 - 2014)

دولار/برميل

(1)2018	2017	2016	2015	2014	
					الغازولين الممتاز
79.9	68.0	56.1	69.2	110.9	سوق سنغافورة
87.3	75.1	63.6	75.5	115.1	سوق روتردام
79.1	66.6	56.3	69.4	110.6	سوق البحر المتوسط
85.8	74.4	63.1	77.7	118.9	سوق الخليج الأمريكي
					زيت الغاز
84.7	66.3	52.9	66.2	113.7	سوق سنغافورة
85.9	66.4	53.3	66.0	112.9	سوق روتردام
85.7	66.9	54.4	67.5	113.3	سوق البحر المتوسط
81.0	62.3	50.1	63.8	111.4	سوق الخليج الأمريكي
					زيت الوقود
65.2	51.6	37.1	45.9	88.3	سوق سنغافورة
62.3	48.7	34.1	40.2	87.1	سوق روتردام
63.5	49.6	34.6	42.1	88.1	سوق البحر المتوسط
58.9	47.1	32.1	43.3	90.3	سوق الخليج الأمريكي

(1) بيانات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

فيما يخص أسعار المنتجات النفطية في السوق المحلية في الدول العربية، عمدت ثمان دول عربية إلى تبني إجراءات وسياسات لإصلاح نظم دعم الطاقة نتج عنها ارتفاع أسعار المنتجات النفطية، حيث تم رفع أسعار غاز البترول المسال والغازولين وزيت الغاز/الديزل في مصر. كما تم رفع أسعار الغازولين بأنواعه وزيت الغاز/الديزل في كل من السعودية، والإمارات، والبحرين، والجزائر، وقطر، والأردن. وتمت أيضا زيادة أسعار غاز البترول المسال والغازولين في تونس، الجدول (6).

الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2018 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. فقد بلغ سعر الغازولين في الخليج الأمريكي 85.8 دولار/برميل في عام 2018، أي بارتفاع بلغ 11.4 دولار/برميل، بنسبة 15.3 في المائة مقارنة بعام 2017. وفي سوق البحر المتوسط وصل السعر خلال العام إلى 79.1 دولار/برميل، بارتفاع 12.5 دولار/برميل، وبنسبة زيادة 18.8 في المائة. وفي سوق روتردام وصل السعر خلال العام إلى 87.3 دولار/برميل، بارتفاع 12.2 دولار/برميل، وبزيادة نسبتها 16.3 في المائة. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل السعر إلى 79.9 دولار/برميل خلال عام 2018، بارتفاع قدره 11.9 دولار/برميل، بما يمثل زيادة بنسبة 17.5 في المائة مقارنة بأسعار عام 2017.

ويظهر جلياً أن الأسعار في السوق الأمريكية هي الأقل من بين البلدان الصناعية الرئيسية بسبب الضرائب المنخفضة في تلك السوق، والتي بلغت 16.4 في المائة من السعر النهائي للغازولين في شهر أكتوبر 2018 مقارنة بنسبة 30.8 في المائة في كندا، و43 في المائة في اليابان، و51.6 في المائة في اسبانيا، و58.9 في المائة في ألمانيا، وأكثر من 60 في المائة في بعض الدول الأوروبية الأخرى (فرنسا 61 في المائة، وبريطانيا 61.1 في المائة، وإيطاليا 62 في المائة) خلال الفترة نفسها.

شهد المتوسط السنوي لأسعار زيت الغاز ارتفاعاً بشكل عام خلال 2018 في كافة الأسواق الرئيسية مقارنة بالعام السابق. وقد استأثر سوق روتردام بأعلى أسعار زيت الغاز لتصل إلى 85.9 دولار/برميل خلال عام 2018 بنسبة ارتفاع بلغت 29.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2017، تلتها سوق البحر المتوسط بسعر 85.7 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 28 في المائة، ثم سوق سنغافورة بسعر 84.7 دولار/برميل أي بنسبة ارتفاع 27.7 في المائة. وأخيراً سوق الخليج الأمريكي بأدنى الأسعار بواقع 81 دولار/برميل وبنسبة ارتفاع 30 في المائة مقارنة بالعام السابق.

كما ارتفعت أسعار زيت الوقود خلال عام 2018 في جميع الأسواق، حيث وصلت في سوق سنغافورة إلى 65.2 دولار/برميل، بنسبة ارتفاع

الجدول (6)

تطور أسعار المنتجات البترولية في بعض الدول العربية، (2017-2018) (لتر/دولار أمريكي)

	غازولين ممتاز		غازولين عادي		الكيروسين المنزلي		زيت الغاز/ الديزل		غاز البترول المسال*	
	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017
الأردن	1.54	1.57	1.02	1.06	0.76	0.85	0.76	0.85	9.87	9.87
الإمارات	0.59	0.61	0.56	0.56	...	0.22	0.60	0.71	15.79	**14.70
البحرين	0.43	0.63	0.33	0.37	0.07	0.07	0.37	0.43	3.19	3.19
تونس	0.72	0.82	0.51	0.61	0.33	0.46	0.57	0.57	3.06	3.18
الجزائر	0.32	0.38	0.29	0.35	...	0.89	0.18	0.21	0.93	0.93
السعودية	0.24	0.54	0.20	0.37	0.12	0.17	0.12	0.13
سورية	0.45	0.44	0.30	0.29	0.36	0.35	5.00	**4.85
العراق	0.64	0.77	0.39	0.39	0.13	0.13	0.34	0.34	4.29	4.29
قطر	0.49	0.51	0.48	0.49	0.22	0.22	0.47	0.55	4.12	4.12
الكويت	0.54	0.54	0.28	0.28	0.31	0.31	0.31	0.31	2.47	2.47
ليبيا	0.11	0.11	0.06	0.06	0.06	0.06	1.08	1.08
مصر	0.37	0.44	0.21	0.31	0.21	0.31	0.21	0.31	1.69	2.81

(...) بيان غير متاح

(*) للأسطوانة عبوة 12.5 كجم.

(**) للأسطوانة عبوة 25 رطل. (***) للأسطوانة عبوة 10 كجم.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، "تقرير الأمين العام السنوي 2017، 2018".

دولار/طن، بنسبة تُمثل حوالي 22.1 في المائة مقارنةً بمعدل سعر الشحن لعام 2017. في حين تراجع معدل سعر الشحن لشحنات النفط المتجهة من الخليج العربي إلى شمال غرب أوروبا إلى نحو 4.7 دولار/طن، بإنخفاض مقداره 0.1 دولار/طن، بنسبة تُمثل حوالي 2.1 في المائة مقارنةً بمعدل سعر الشحن لعام 2017، كما يوضح الجدول (7).

الجدول (7)
أسعار شحن النفط الخام وفقاً للإتجاه
(2017 – 2018)

(دولار/طن)

من/ إلى	2014	2015	2016	2017	2018
الخليج العربي/ الشرق	7.9	10.3	10.8	8.2	9.4
الخليج العربي/ شمال غرب أوروبا	11.8	13.4	7.6	4.8	4.7
منطقة البحر المتوسط	6.8	7.1	6.1	5.7	6.8
البحر المتوسط/ شمال غرب أوروبا	12.3	12.8	9.8	8.6	10.5

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، 2019.

أسعار الشحن

ارتفعت أسعار شحن النفط الخام وللاتجاهات المختلفة بشكل نسبي ودرجات متفاوتة خلال عام 2018، مقارنةً بمستوياتها المسجلة خلال عام 2017 (باستثناء الشحنات بالناقلات المتجهة من الخليج العربي إلى شمال غرب أوروبا).

وصل مُعدل سعر الشحن خلال عام 2018 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الخليج العربي إلى الشرق (لِلناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن)، إلى نحو 9.4 دولار/طن، بارتفاع مقداره 1.2 دولار/طن، بنسبة تُمثل حوالي 14.6 في المائة مقارنةً بمعدل سعر الشحن لعام 2017. كما ارتفعت أيضاً أسعار الشحن للشحنات المتجهة ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبنالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (85-80 ألف طن ساكن)، فقد وصل معدلها خلال عام 2018 إلى 6.8 دولار/طن، وبارتفاع مقداره 1.1 دولار/طن، تمثل 19.3 في المائة مقارنةً بمعدل عام 2017. وارتفعت أسعار شحن شحنات النفط المتجهة من البحر المتوسط إلى شمال غرب أوروبا إلى نحو 10.5 دولار/طن، بارتفاع 1.9

أسعار الغاز الطبيعي

شهد عام 2018 ارتفاعاً في الأسعار العالمية للغاز الطبيعي، سواءً المنقول بواسطة خطوط الأنابيب (باستثناء الغاز الكندي) أو الغاز الطبيعي المسال. ففيما يخص الغاز المنقول بواسطة خطوط الأنابيب، ارتفع سعره في مركز هنري في الولايات المتحدة بنسبة 5.7 في المائة ليصل إلى 3.13 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي ألمانيا بنسبة 17.8 في المائة ليبلغ 6.62 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي بريطانيا بنسبة 39 في المائة ليبلغ 8.06 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، بينما تراجع في كندا بنسبة 30 في المائة ليصل إلى 1.1 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفيما يتعلق بالغاز المسال، ارتفع سعره الواصل إلى اليابان بنسبة 24.1 في المائة ليصل إلى 10.1 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وارتفع سعره الواصل إلى كوريا بنسبة 36.9 في المائة ليصل إلى 9.76 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، (الجدول (8)).

الجدول (8)

أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة،
(2018 – 2012)

(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

السنة	الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب					الغاز الطبيعي المسال
	ألمانيا	بريطانيا	الولايات المتحدة	كندا	اليابان	
2012	11.0	9.5	2.8	2.3	16.8	15.1
2013	10.7	10.6	3.7	2.9	16.2	16.6
2014	9.1	8.2	4.4	3.9	16.3	13.9
2015	6.7	6.5	2.6	2.0	10.3	7.5
2016	4.9	4.7	2.5	1.6	6.9	5.7
2017	5.6	5.8	3.0	1.6	8.1	7.1
2018	6.6	8.1	3.1	1.1	10.1	9.8

* 5.8 مليون وحدة حرارية بريطانية تعادل برميل نفط واحد.
المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، 2019.

الصادرات النفطية

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 71.3 مليون ب/ي في عام 2018، مرتفعة بحوالي 1.7 مليون ب/ي أي بنسبة حوالي 2.5 في المائة مقارنةً بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بحصة 44.4 في المائة من إجمالي تلك الصادرات تلتها دول أمريكا الشمالية وكومنولث الدول المستقلة بحصة 18.3 و15.9 في المائة تبعاً، ثم دول آسيا والمحيط الهادئ بحصة 10.6 في المائة. على مستوى الدول العربية، وشكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 30.9 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بنحو 22.0 مليون ب/ي في عام 2018. بارتفاع 6.2 في المائة مقارنة بحجم صادراتها لعام 2017. والجدير بالذكر أن أربع دول عربية وهي الإمارات والسعودية والعراق والكويت قد استحوذت على أكثر من 81 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2018، (الجدول (9)).

الجدول (9)

الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق،
(2018 – 2017)

(مليون برميل في اليوم)

السنة	2017	2018
أمريكا الشمالية	16.4	18.3
أمريكا اللاتينية والوسطى	5.7	5.2
الدول الأوروبية	4.9	4.8
كومنولث الدول المستقلة	16.1	15.9
الشرق الأوسط وأفريقيا، ومنها:	45.0	44.4
الدول العربية	20.7	22.0
دول آسيا والمحيط الهادي	11.0	10.6
بقية دول العالم	0.9	0.8
الإجمالي العالمي	69.6	71.3
حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي (في المائة)	31.2	30.9

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، يونيو 2019.

صادرات الغاز الطبيعي

الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها نحو 52.3 مليار متر مكعب بحصة بلغت 25.6 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، ثم عُمان بحصة 6.6 في المائة، والإمارات بحصة 3.6 في المائة، وليبيا بحصة 2.1 في المائة، وأخيراً مصر بحصة 1.0 في المائة.

ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي العربي عبر الأنابيب من 59.2 مليار متر مكعب عام 2017 إلى 63.4 مليار متر مكعب عام 2018، مُشكّلةً ما نسبته حوالي 31.0 في المائة من إجمالي الصادرات العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه ونسبة 7.9 في المائة من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. كما ارتفعت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل على ظهر الناقلات من 140.3 مليار متر مكعب في عام 2017 إلى 141.3 مليار متر مكعب عام 2018 مُشكّلةً بذلك ما نسبته 69.0 و32.8 في المائة من إجمالي صادرات الغاز بنوعيه للدول العربية وصادرات الغاز المسيل العالمية لعام 2018 على التوالي. وتستأثر الجزائر بالجزء الأكبر أي بنحو 61.4 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، في حين، تُشكل صادرات قطر الجزء الأكبر من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل المصدر على متن الناقلات وبنسبة حوالي 74.2 في المائة، الجدول رقم (10).

ارتفع إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) خلال عام 2018 بحوالي 9 في المائة ليبلغ 1236.4 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 1134.1 مليار متر مكعب في عام 2017. فقد ارتفعت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 8.7 في المائة لتصل إلى 805.4 مليار متر مكعب في عام 2018، مشكلة حصة 65.1 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2018 مقارنة بحصة 65.3 في المائة في عام 2017، كما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المسيل بواسطة الناقلات بنسبة 9.6 في المائة لتبلغ 431 مليار متر مكعب مستأثرة بحصة 34.9 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2018 مقارنة بحصة 34.7 في المائة خلال 2017.

وشهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية بشكل عام (أي إجمالي صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) إلى الأسواق العالمية ارتفاعاً طفيفاً في مستوياتها خلال عام 2018 لتصل إلى حوالي 204.7 مليار متر مكعب مقابل 199.5 مليار متر مكعب في عام 2017، أي بنسبة ارتفاع 2.6 في المائة، مستحوذة على نسبة 16.6 في المائة من الإجمالي العالمي. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية بصادرات بلغت 125.0 مليار متر مكعب أي ما نسبته 61.6 في المائة من إجمالي الصادرات العربية في عام 2018، تلتها الجزائر في المرتبة

الجدول (10)
صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه (2017 - 2018)

(مليار متر مكعب)

	2018			2017		
	الإجمالي	على ظهر الناقلات	عبر الأنابيب	الإجمالي	على ظهر الناقلات	عبر الأنابيب
الجزائر	52.4	13.5	38.9	53.0	16.6	36.4
عُمان	13.6	13.6	0.0	11.4	11.4	0.0
ليبيا	4.3	0.0	4.3	4.4	0.0	4.4
مصر	2.0	2.0	0.0	1.2	1.2	0.0
قطر	125.0	104.8	20.2	121.8	103.4	18.4
الإمارات	7.4	7.4	0.0	7.7	7.7	0.0
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اجمالي الدول العربية	204.7	141.3	63.4	199.5	140.3	59.2
الاجمالي العالمي	1236.4	431.0	805.4	1134.1	393.4	740.7
حصة الدول العربية من الإجمالي (في المائة)	16.6	32.8	7.9	17.6	35.7	8.0

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، يونيو 2018 ويونيو 2019.

قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية⁽⁷⁾

إن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط خلال عام 2018 وواقع حوالي 17.2 دولار/برميل أي بنسبة 33.2 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2017، قد انعكس بشكل إيجابي على قيمة الصادرات النفطية التي تُعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المُنتجة للنفط، والداعم الرئيس لاحتياجات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها. وتعطي البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة صادرات النفط الخام المُقدرة للدول العربية للفترة (2014 – 2018) صورة واضحة للآثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال السنوات الأخيرة.

من الواضح انعكاس التطورات في أسعار النفط على قيمة صادرات النفط الخام، حيث تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها 438.1 مليار دولار في عام 2018 بالمقارنة مع 362 مليار دولار في عام 2017، أي بارتفاع قدره 76 مليار دولار، ما يُعادل 21 في المائة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى 69.8 دولار/برميل في عام 2018 مقارنة بنحو 52.6 دولار/برميل في عام 2017. إضافة إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول العربية من 18.7 مليون ب/ي خلال عام 2017 إلى 19.1 مليون ب/ي خلال عام 2018، أي بنحو 2.1 في المائة، تزامناً مع تطبيق قرار خفض نسبة التزام دول (أوبك +) باتفاق خفض الإنتاج خلال النصف الثاني من عام 2018، الشكل (9).

أما بالنسبة لحركة المعدلات الربع السنوية لقيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية، فقد انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2018 مقارنة بالربع السابق

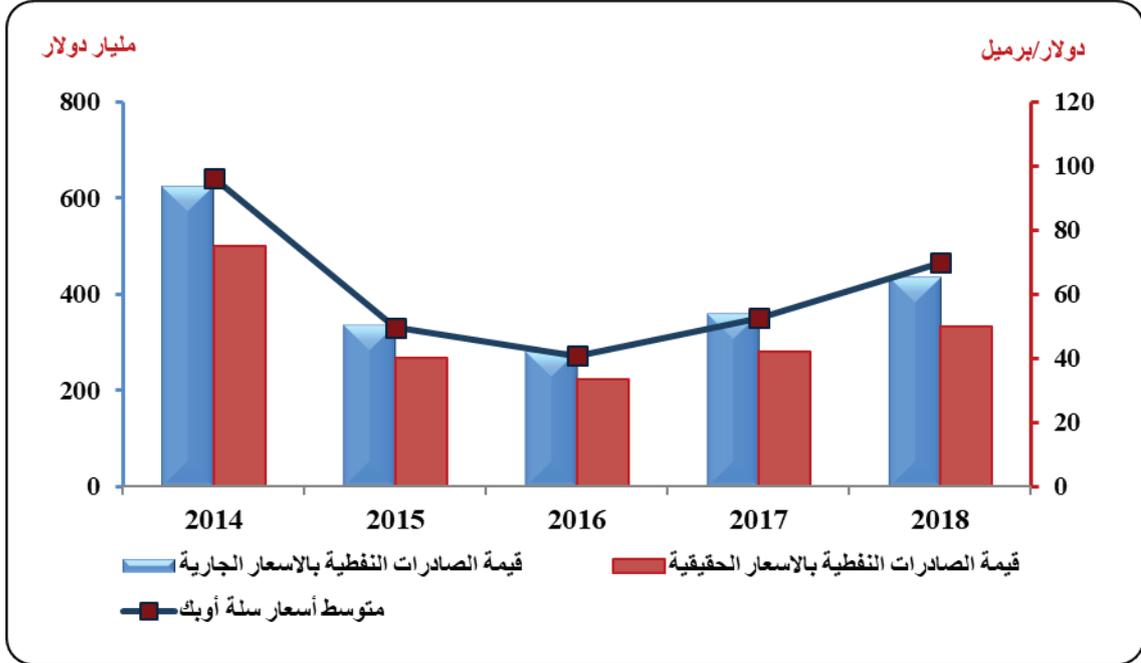
على قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية خلال نفس الفترة لترتفع إلى 106.9 مليار دولار، ثم واصلت ارتفاعها بعد ذلك على خلفية استمرار انتعاش أسعار النفط لتصل خلال الربع الثالث من عام 2018 إلى أعلى مستوى على أساس ربع سنوي لها خلال العام وهو 130.3 مليون دولار، قبل أن تعاود الإنخفاض خلال الربع الرابع من العام نتيجة التراجع في أسعار النفط لتسجل نحو 123.5 مليار دولار. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تباينت نسبة ارتفاع الصادرات النفطية من بلد لآخر، وتأتي ليبيا في الصدارة بنسبة ارتفاع تصل إلى 59.3 في المائة، وذلك على خلفية الارتفاع الكبير في إنتاجها ليصل إلى نحو مليون برميل/يوم خلال عام 2018. أما بقية الدول فقد تراوحت نسبة الارتفاع ما بين 27.6 في المائة في الجزائر و46.8 في المائة في العراق. يُذكر أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2000 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد ارتفعت من 280 مليار دولار في عام 2017 إلى 332.9 مليار دولار عام 2018، ما يُمثل ارتفاعاً بنسبة 18.9 في المائة، الملحق (7/5)

هذا وقد انعكس ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على مستويات أدائها الاقتصادي خلال عام 2018، حيث ارتفعت الإيرادات البترولية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة لتصل إلى 16.5 في المائة في عام 2018 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 13.2 في المائة في عام 2017، كما ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتصل إلى حوالي 55.9 في المائة في عام 2018 مقارنة بحوالي 50.1 في المائة في عام 2017⁽⁸⁾.

⁷ تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي: تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة، ويضرب المعدل السنوي للسعر في كمية صادرات النفط الخام السنوية، تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

⁸ تناولت بعض الفصول من هذا التقرير انعكاس الإيرادات البترولية على اقتصادات الدول العربية بشكل أكثر تفصيلاً.

الشكل (9): المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية
بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية
(2018 – 2014)



المصدر: الملحق (7/5)